الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.105/PV.388
29 October 1998

الجمعية العامة

ORIGINAL: ARABIC

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

محضر حرفي للجلسة الثامنة والثمانين بعد الثلاثمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد هوهنفلنر (النمسا)

- تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين (A/AC.105/544) (تابع)

السيد غنزالس بوستس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): شأني شأن بقية الوفود التي تكلمت بخصوص هذا البند من جدول الأعمال، يرى وفدي أن تقدما كبيرا قد تم تحقيقه في البنود المضمونية الثلاثة التي تم النظر فيها في الدورة الثانية والثلاثين للجنة الفرعية القانونية، التي عقدت هنا في نيويورك في آذار/ مارس ونيسان/أبريل من هذا العام تحت الرئاسة الفعالة للسيد فاكلاف ميكولكا. وقد تحقق هذا التقدم أيضا بفضل الجهود المشكورة للرؤساء الثلاثة للأفرقة العاملة لكل بند من البنود، ويود وفدي أن يقدم لهم الثناء والتقدير.

ويقدر وفدي تقديرا عظيما العمل الذي اضطلعت به هذه اللجنة وهي المسؤولة عن النظر في الجوانب القانونية للبنود الهامة في جدول أعمالها ووضع معايير قانونية مقبولة عالميا بشأن هذه البنود، مع الإسهام اللازم في مناقشتها للعناصر العلمية والتكنولوجية التي قدمتها اللجنة الفرعية المختصة التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (كوبيوس). وهاتان اللجنتان الفرعيتان تكمل إحداهما الأخرى من حيث العمل والولايات الموكلة إليهما.

وعليه، يرحب وفدي بكون الجمعية العامة، بعد مرور أكثر من عشر سنوات من النظر والمفاوضة في اللجنتين الفرعيتين، قد اعتمدت في دورتها الحالية بدون تصويت مجموعة المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. ويبين ذلك، أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية اللازمة، يمكن التوصل إلى اتفاقات ذات منافع عالمية. إننا نحث أعضاء اللجنة الفرعية على مواصلة عملهم بنفس روح التعاون والمسعى المشترك.

وخلال المناقشة الخاصة بالبند المتعلق بمسألة الاستعراض المبكر والتنقيح المحتمل للمبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، أشار وفدي إلى سلسلة من الأحكام التي نرى أنه ينبغي النظر فيها وتوضيحها على نحو واف عندما تبدأ عملية تنقيح المبادئ، خلال الدورة القادمة للجنة الفرعية. ولا يعني هذا إعادة فتح المناقشة حول أي نقطة، بل توفير قدر أكبر من التوضيح والفعالية لصك نعتبره مفيدا وهاما، ويؤدي وظيفة هامة في تدوين قانون الفضاء الدولي.

يواصل وفدي تأييد كل الجهود الرامية إلى تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده. وعليه، فهو يشارك مشاركة نشطة في إيجاد صيغ وآليات موجهة مباشرة إلى بلوغ هذا الهدف. ونعتقد أن الوثيقة المقدمة من الاتحاد الروسي - التي ساهمت فيها وفود أخرى والتي جعلت من الممكن تطوير مشروع استبيان عن الجوانب التقنية من المقرر أن يرسل إلى الحكومات - هي وثيقة يمكن أن تكون بمثابة أساس للبدء في المفاوضات الرامية إلى تحقيق اتفاق على أساس توافق الآراء. ونشدد أيضا على أنه من المستصوب التماس الرأي الفني من منظمة الطيران المدني الدولية في بعض المسائل الواردة في الاستبيان.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لوفد كولومبيا على تقديم ورقة العمل الخاصة بـ "مدار السواتل الثابتة بالنسبة للأرض" (A/AC.105/C.2/L.192). ففي اعتقادنا، أن هذه الوثيقة التي تنطوي على آراء كثير من الوفود بشأن هذه المسألة، أساس ممتاز للتفاوض ينبغي الاستفادة به استفادة كاملة ويمكن له أن يمهد السبيل للتفهم حول مورد محدود له أهمية عظيمة للبلدان النامية.

اشترك وفد بلادي مع ١٠ بلدان أخرى من البلدان النامية في تقديم الوثيقة المعنونة "المبادئ المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية" (A/AC.105/C.2/L.182/Rev.1) التي طرحت خلال مناقشة البند الخاص بالنظر في الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيق مبدأ أن يجري استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لنفع ومصلحة جميع الدول، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية بصفة خاصة. إن الوثيقة نص منقح للوثيقة التي قدمت للجنة الفرعية القانونية في السنة الماضية في جنيف، وتتضمن معظم الملاحظات التي طرحت في تلك المناسبة. عليه، فإننا نعتقد أنها وثيقة عمل لها أهمية قصوى يمكن أن تساعد في التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع. إن هذه الوثيقة، كما اشار وفدي عند تقديمها، ثمرة جهود مشتركة لا تقدر بثمن من جانب البلدان المشاركة في

تقديمها وتحتوي على عدد من التنازلات الكبيرة التي قدمت بروح السعي عن توافق الآراء، وعليه، فإنه من الضروري أن تكون نفس هذه الروح حافزا لبقية جميع البلدان عند النظر في الوثيقة.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييد حكومتي بصدد ضرورة توفير الوقت اللازم للجنة الفرعية القانونية لإكمال مناقشاتها، دون التقليل من الأهمية الخاصة بكل بند من بنود جدول أعمالها أو التقليل من الضرورة، التي أوضحها وفدي، لإدراج موضوع الأنقاض الفضائية في جدول الأعمال ذاك في وقت مناسب من أجل معالجة القضية معالجة كاملة وشاملة.

السيد زمان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض أمامنا للنظر في تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الأخيرة. يقدر وفدي الجهود التي بذلها رؤساء الأفرقة العاملة التي أنشئت من أجل الاضطلاع بمناقشة البنود المضمونية الثلاثة في جدول الأعمال.

بيد أن وفد بلادي يرى أنه لم يحرز إلا تقدم ضئيل أثناء تلك الدورة للجنة الفرعية القانونية. وبصدد مسألة التبكير في استعراض المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي وإمكانية تنقيحها، فقد كان هناك اتجاه عام في اللجنة الفرعية القانونية بأنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة أن نقوم بتنقيح شامل بهذه السرعة بعد اعتماد المبادئ.

إن وفد بلادي، يلاحظ بارتياح اعتماد المبادئ من جانب الجمعية العامة، وفي اعتقاده أنه بدلا من الرجوع مرة أخرى إلى المبادئ بهدف تنقيحها، لعل الوقت قد حان لبذل جهد لتنفيذها. يمكن تنقيح هذه المبادئ، إذا كان هناك مبرر، ولكن على أساس أحدث الاعتبارات العلمية والفنية فقط، ولهذا السبب، ينبغي أن تـُجرى مناقشة شاملة أولا في اللجنة الفرعية العلمية والتقنية.

ويتوقع وفدنا أن يـُجرى المزيد من المناقشات البناءة بشأن جميع بنود جدول الأعمال في الدورة القادمة للجنة الفرعية القانونية من أجل حل المسائل المعلقة في جدول الأعمال بشكل مناسب.

السيد وانغ تشنغجون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، بالنيابة عن الوفد الصيني، ومن خلالكم، أن أعرب عن امتناننا للسيد ميكولكا، رئيس اللجنة الفرعية القانونية، على جهوده الدائبة والمثمرة عند ترأسه أعمال اللجنة الفرعية.

إن الوفد الصيني يعلق أهمية كبرى على أعمال اللجنة الفرعية القانونية ويقدرها تقديرا عاليا. فنحن نعتقد دوما في أن تطوير قانون الفضاء الدولي وإعداد المبادئ القانونية للأنشطة الفضائية سيكون لها مغزى كبير في تقليل الصراع في الفضاء وفي تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

كما أننا نعتقد أن هناك ارتباطا وثيقا بين قانون الفضاء وبين علم وتكنولوجيا الفضاء. فقد شارك وفد الصين دائما بنشاط في تطوير إطار قانوني للفضاء الخارجي بغية توطيد الإنجازات الإنسانية فيه وتشجيعها.

وأود الآن أن أقدم بعض الملاحظات بشأن الدورة الأخيرة للجنة الفرعية القانونية وتقريرها.

إن مسألة مصادر الطاقة النووية كانت محط المناقشة لسنوات في اللجنة الفرعية. والآن، وبعد سنوات من العمل هناك، وبصفة خاصة كنتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلها رئيس اللجنة الفرعية وكثير من أعضاءها، فقد اعتمدت المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. وهذه خطوة هامة إلى الأمام وتستحق تقديرنا.

ومن المسلم به، أنه لا يزال هناك أوجه قصور ونقص في المبادئ، ولكن إذا بدأنا المناقشة بشأنها فورا فقد يؤدي بنا الأمر إلى تقويض ما أنجزناه خلال سنوات من بذل الجهد، مما يضعف بالتالي الدور الهام الذي يمكن للمبادئ أن تلعبه. وما دامت المبادئ تنطوي على مسائل فنية، فقد يكون من المستصوب إرجاء أية مساع قانونية أخرى حتى توفر اللجنة الفرعية العلمية والتقنية المعلومات المتصلة بهذا الصدد. ويمكن عندئذ للجنة الفرعية القانونية أن تقوم بالتقييمات المجدية والتعديلات الضرورية على أساس الحقائق لتنفيذ المبادئ.

إننا نعتقد أن العمل في هذا المسار يستحق النظر. ولا يوجد لدى الوفد الصيني أي اعتراض على الإبقاء على هذا البند في جدول أعمالنا للنظر فيه في الدورة المقبلة للجنة.

وفيما يتعلق بالمسألة المعقدة، مسألة تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، يبدو أن الوقت لم يحِن بعد لرسم حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي.

وفيما يتصل بمسألة المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض، نعتقد أن استخدامه ينبغي أن يكون قائما على مبادئ الإنصاف والاقتصاد والكفاءة وأنه يجب إيلاء الاعتبار لمصالح جميع البلدان - وبخاصة البلدان النامية، بما فيها البلدان الاستوائية. ونحن نرى على الدوام أن وظائف لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية يمكن أن تكون متكاملة. ويجب على اللجنة أن تناقش بعض المسائل، وهناك حاجة داخل منظومة الأمم المتحدة إلى وضع مجموعة جديدة من المبادئ تكون بمثابة تكملة لاتفاقية الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

وفيما يتعلق بمسألة فوائد الفضاء الخارجي فإننا نقدر الجهود التي بذلتها الأرجنتين وتسعة بلدان أخرى من أجل تزويدنا بورقة العمل المعنونة "مبادئ متصلة بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية" (A/AC.105/C.2/L.182/Rev.1). وبالرغم من أن الوثيقة لا يزال من الممكن تحسينها فإنها يمكن أن تكون أساسا لمناقشاتنا. وإن الوفد الصيني يؤيد ويقدر جميع الجهود الرامية إلى تمكين مزيد من البلدان من المشاركة في أنشطة الفضاء الخارجي والانتفاع بها عن طريق لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

والصين بوصفها بلدا ناميا في ميدان الفضاء أولت دائما أهمية كبيرة بوضع قانون الفضاء وشاركت في ذلك مشاركة نشطة، وكان موقفها على الدوام إيجابيا وبنّاء تجاه عمل اللجنة الفرعية القانونية. ونتوقع أن تواصل اللجنة الفرعية إحراز التقدم.

السيد حسيبوان (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما ندرك جميعا أن الفضاء وعلوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها قد وفرت لنا القدرات والفرص لتطوير كوكبنا الأرض.

ومع ذلك إذا لم تتوفر رؤية ثاقبة بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بغية تحقيق تنمية منصفة ومستدامة لجميع الدول، فيمكن للفضاء وعلوم وتكنولوجيا الفضاء أن تؤثر سلبا على نمو وتقدم عالمنا والحفاظ عليه.

وإذ نضع هذا في الحسبان يود وفد بلادي أن يعيد ذكر شاغلنا الخاص بشأن استخدام مورد طبيعي محدود وثمين جدا، هو المدار الثابت بالنسبة للأرض.

إن التقدم عملية مستمرة ضمن مجموعة من الأخلاقيات والقيم، وفي أطـُر اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية. إن وفد بلادي يناشد الأمانة العامة مرة أخرى أن تواصل إجراء دراسات تقنية دقيقة بشأن هذه المسألة من أجل توفير أساس يقوم عليه تطوير قواعد السلوك والأنظمة ضمن الإطار القانوني للقانون الفضائي الدولي.

ويري وفد بلادي بخاصة أن هذه الدراسات ينبغي أن تفضي إلى إقامة نظام قانوني فريد فيما يتعلق بالقواعد والأنظمة المتعلقة بحرية الوصول إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، الأمر الذي من شأنه أن يضمن ويـُقر الحقوق المنصفة لجميع الدول، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وفقا لحاجاتها وتطلعاتها المشروعة الآن وفي المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك وفي السياق نفسه، نود أن نعرب عن قلقنا بشأن تزايد أعداد سواتل الاتصالات السلكية واللاسلكية وآثارها على المدار الثابت بالنسبة للأرض، وخصوصا ذلك القطاع منه الواقع فوق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفوق الأرخبيل الإندونيسي. ونشعر بالقلق أيضا إزاء منظومتي السواتل الصغيرة المخطط وزعها لكي تدور حول الأرض على ارتفاعات منخفضة، أي منظومتي سواتل المدار الأرضي المنخفض (ليو) المسماة ليو الصغير وليو الكبير. ويود وفد بلادي أن يشير أيضا إلى أن الفضاء المداري ذا العلو المنخفض هو أيضا مورد طبيعي محدود.

ودون المساس بعمل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، يرى وفد بلادي أن هناك سببا للقلق: أولا، فيما يتعلق بمسألة تأمين الوصول في المستقبل إلى ذلك المورد الطبيعي المحدود، المدار الثابت بالنسبة للأرض؛ وثانيا، فيما يتعلق بمسألة تخصيص الترددات الإذاعية، وهي مورد وطني محدود أيضا. وهناك مصدر ثالث للقلق يتعلق بتزايد إمكانية حدوث تصادم بين التوابع الاصطناعية والأجسام الفضائية الأخرى، مما يولـّد أنقاضا فضائية وقد يعرض بذلك الأنشطة الفضائية للخطر، وما يتصل بذلك من مشاكل عودة الأجسام الفضائية المنتبذة وغيرها من الأنقاض الفضائية إلى الجو المحيط بنا.

ويعتقد وفد بلادي أن من الضروري تحديد وتعريف الجوانب العلمية والتقنية والقانونية للمسألة بغية التوصل إلى فهم أساسي لهذه الجوانب العلمية والتقنية الضرورية لوضع مدونة السلوك والقوانين والأنظمة المتصلة بالمسألة.

وفي ضوء ما تقدم، يرى وفد بلادي أن من الضروري الإبقاء على مسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض وإدراج مسألة الأنقاض الفضائية في جدول أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وقبل اختتام كلمتي، أود أن أعرب عن تقديرنا لممثل الهند الموقر على ندائه البليغ بشأن الحاجة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس ٣) في أحد البلدان النامية في المستقبل القريب. ووفد بلادي يؤيد هذا النداء.

السيدة فنتوريني (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الوفد الإيطالي أن يعرب عن ارتياحه إزاء التطورات الإيجابية التي سُجلت في اللجنة الفرعية القانونية، وهي تطورات تنعكس في تقريرها (A/AC.105/544). ونحن نقدر تقديرا عاليا الجهود التي بذلتها تلك الوفود التي أعدت مشاريع الوثائق للجنة الفرعية القانونية، التي كانت مكانا مفيدا للمناقشة. ونود كذلك أن نؤكد لجميع الوفود التي تقدمت بوجهات نظرها إلى اللجنة الفرعية القانونية أن الوفد الإيطالي قد تابع باهتمام كبير تلك المناقشات بروح من التعاون.

إن وفد إيطاليا يُقر بالتقدم القيِّم الذي أحرزته اللجنة الفرعية القانونية في مجال طرائق عملها خلال دورتها الثانية والثلاثين. والواقع أن المرونة في تخصيص الوقت للنظر في البنود المدرجة في جدول أعمالها ستحسِّن تحسينا كبيرا استخدام اللجنة الفرعية لموارد خدمة المؤتمرات. لقد قبلت جميع الوفود ممارسة المرونة بروح من التعاون، وهو أمر جوهري للتوصل إلى نتيجة مرضية.

إن الوفد الإيطالي على ثقة بأن هذه المرونة ستثبت نجاحها ويمكن أن تطبق على طرائق عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الرئيسية، بغرض زيادة تحسين استخدام موارد خدمة المؤتمرات.

إن الوفد الإيطالي، وإثر إعاة تشكيل الأمانة العامة، يحيط علما بأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي سيُنقل إلى فيينا. ولقد أبلِغنا أيضا أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي سيكون في المستقبل مسؤولا عن تقديم خدمات المؤتمرات للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فضلا عن لجنتيها الفرعيتين، وأن متطلبات خدمة المؤتمرات بالنسبة للجنة وهيئاتها الفرعية يمكن الوفاء بها عن طريق الموارد القائمة في الميزانية العادية لخدمة المؤتمرات في فيينا.

ويرى الوفد الإيطالي أن قيمة جلسات اللجنة الفرعية القانونية، في ظل الظروف الراهنة، ينبغي تقريرها باتخاذ قرار يتضمن تكاليف أقل بالنسبة للأمانة العامة ويمكّن في نفس الوقت جميع الدول الأعضاء من حضور جلسات اللجنة الفرعية بانتظام. وفي هذا الصدد، من المفيد كثيرا إجراء تقييم مقارن لتقدير التكاليف المتصورة لكل حل.

وعلى أي حال، يعتزم الوفد الإيطالي اتخاذ موقف صريح. ولهذا، نحن مستعدون لدراسة المقترحات الأخرى والموافقة على المقررات التي تتخذ بتوافق الآراء فيما بين جميع الوفود.

السيد زاويلس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ننظر اليوم في البند ٦ من جدول الأعمال، "تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين". ويرى وفدي أن تلك الدورة عقدت في ظل مناخ عمل بنّاء ومثمر؛ وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة للعمل الممتاز الذي قام به رئيس اللجنة الفرعية، السيد فاتشلاف ميكولكا.

واسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز الجوانب الرئيسية للدورة.

أولا، إن البند المعني بالاستعراض المبكر للمبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي وبإمكانية تنقيحها لم يولد المناقشة الشاملة التي كنا نأمل فيها. ولكن يتعين علينا أن نسجل اعتماد الجمعية العامة على نحو غير عادي في دورتها السابعة والأربعين للمبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي.

ثانيا، إن البند المعني برسم حدود الفضاء الخارجي لا يزال يُنظر فيه على أساس الاقتراح الروسي، وهو نهج مبتكر نابع من توقعات جديدة. وخلال الدورة، أعربت الوفود عن اهتمامها بالإعداد المقترح لاستبيان بشأن الأجسام الفضائية للتعرف على آراء الدول في هذا الموضوع الهام والمحدد. وقد اتخذ ذلك الاقتراح صيغته في مشروع استطلاع الرأي المقدم من جانب رئيس الفريق العامل والوارد في ورقة العمل غير الرسمية (A/AC.105/C.2/1993/CRP.1). ويثق وفدي بأن اللجنة الفرعية ستعتمد في دورتها المقبلة ذلك الاستطلاع.

ثالثا، فيما يتعلق بالبند المعني بمدار السواتل الثابتة بالنسبة للأرض، لا تزال الوفود تثري المناقشة. واسمحوا لي أن أذكر بصفة خاصة تقديم الوفد الكولومبي لورقة العمل A/AC.105/C.2/L.192، التي كانت مبنية على مقترحات غير رسمية قدمت في وقت سابق والتي مكّنت اللجنة الفرعية من النظر بطريقة واقعية في مسألة الوصول المتكافئ لمدار السواتل الثابتة بالنسبة للأرض. وذلك النهج لا يمس العمل الذي يضطلع به الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية؛ وعلى العكس من ذلك، إنه يتطلب تعاونا أوثق بين الاتحاد وهذه اللجنة.

وأخيرا، إن البند المعنون "النظر في الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيق مبدأ أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة ومصلحة جميع الدول مع مراعاة احتياجات البلدان النامية بصفة خاصة" كان موضوع مناقشة مكثفة على أساس تنقيح الوثيقة (A/AC.105/C.2/L.182/Rev.1) المقدمة من جانب عدة بلدان، بما فيها الأرجنتين. وقد تضمنت الوثيقة المنقحة معظم التعليقات والشواغل التي وردت خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة الفرعية؛ وقد مكّنتنا من إحراز تقدم صوب نهج توافق الآراء. وقد تعهد المشاركون بتقديم تنقيح جديد يشمل التعليقات التي أثيرت في الدورة الثانية والثلاثين.

ويرى وفدي أن اللجنة الفرعية القانونية هي نواة لجنة الفضاء الخارجي: إنها تقدم إسهاما فعالا في التطوير التدريجي لقانون الفضاء الدولي. ويؤيد وفدي بقوة عملها ويأمل في أن يتضمن جدول أعمالها في المستقبل بنودا جديدة، مثل البند المتعلق بالأنقاض الفضائية، نأمل أن تتناولها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية.

ويعتبر وفدي أن اللجنة الفرعية القانونية قد حققت الأهداف المحددة لترشيد أعمالها وقد ظلت مخلصة لولايتها المحددة، مثل تناول تطوير المعايير القانونية. ومع ذلك من الممكن الآن، بما أن مسألة مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ليست موضوع مناقشة نشيطة، أن نتصور إضافة المرونة إلى أعمال اللجنة الفرعية. ولكن هذا لا ينبغي أن يكون على حساب وقت العمل المحدد للبنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال اللجنة الفرعية؛ وينبغي أن نتمكن من أن نكيف بطريقة تلقائية وقت عملنا في حالة ظهور اهتمام مجدد بالبند المعني بمصادر الطاقة النووية أو في حالة إضافة بند جديد في جدول الأعمال.

وينبغي أن ننظر في هذه السنة أيضا في مكان انعقاد جلسات اللجنة الفرعية القانونية في ضوء نقل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى فيينا. وهذا التغيير سيكون له أثر إيجابي على أعمالنا بفضل الجهود والضيافة الكريمة المعروفة جيدا لحكومة وشعب النمسا. وفي هذا السياق، سيكون وفدي مرنا في إطار مجموعة معقولة من الخيارات: إما أن تعقد جميع الجلسات في فيينا، أو الاحتفاظ بمبدأ التناوب بين أوروبا وأمريكا، وفي هذه الحالة بين نيويورك والمقر الرئيسي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن ننظر في المشكلة التي تواجهها بعض البلدان النامية الأعضاء في اللجنة، وهي البلدان التي ليس لديها تمثيل دائم في فيينا.

السيد فيلوسو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنعقد دورة اللجنة الفرعية القانونية الثانية والثلاثون وسط شعور عام بالإنجاز في أعقاب اعتماد الجمعية العامة للمبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي كما ورد في القرار ٦٨/٤٧. وفي الحقيقة، تمثل المبادئ توافق آراء لم يتحقق إلا بعد عملية تفاوضية طويلة وصعبة في معظم الأحيان أكدت من جديد الدور الهام الذي لعبته اللجنة الفرعية في تطوير قانون الفضاء الدولي.

ولهذا رحب وفدي بقرار اللجنة الفرعية العدول عن البدء بالتنقيح المبكر للمبادئ خلال دورة هذه السنة. ويفهم الوفد البرازيلي أنه ينبغي، في هذه المرحلة، إيلاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ المبادئ. ويمكن أن ينتظر التنقيح إحراز مزيد من التقدم في المناقشة الجارية حاليا في اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. ومع ذلك، يشعر وفدي بأنه نظرا للأهمية المتواصلة للموضوع قيد النظر، ينبغي تخصيص وقت كاف لمناقشته في الدورة المقبلة للجنة الفرعية القانونية.

وفيما يتعلق بمسألة رسم حدود الفضاء الخارجي، شعر وفدي بالتشجيع بالخطوات الملموسة المتخذة خلال دورة اللجنة الفرعية الثانية والثلاثين. ومما أثار المزيد من المناقشة إعداد مشروع استطلاع الرأي المقرر تقديمه إلى الدول الأعضاء. ونشعر بأن استطلاع الرأي إلى جانب الوثيقة A/AC.105/C.2/L.189، التي قدمها الوفد الروسي، ينبغي أن يكونا أساسا كافيا لمناقشة هذه المسألة.

لقد أحاط الوفد البرازيلي علما مع الارتياح بالوثيقة A/AC.105/C.2/L.192 المقدمة من جانب كولومبيا بشأن المدار الثابت بالنسبة للأرض. ولقد تضمنت هذه الوثيقة المنقحة كثيرا من الاقتراحات التي قدمتها الوفود خلال الدورة الحادية والثلاثين ويمكن أن تكون نقطة بداية طيبة لإحراز تقدم في المناقشة الخاصة باستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض.

وفيما يتعلق بمسألة المبدأ أن يجري استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة ومصلحة جميع الدول، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية، قدم الوفد البرازيلي، بالاشتراك مع وفود تسعة بلدان أخرى، نصا منقحا للوثيقة A/AC.105/C.2/L.182، يذهب بعيدا في توخي الاستجابة لكثير من التحفظات التي أعربت عنها مختلف الوفود في جنيف في عام ١٩٩٢. ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأن هذه الوثيقة يمكن أن تشكل محورا لمناقشة هذا الموضوع؛ ويعزز هذا الاقتناع حدة المناقشة حول هذا البند خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الفرعية.

وكما ذكر وفد بلادي في السابق، ترمي الوثيقة A/AC.105/C.2/L.182/Rev.1 إلى توفير إطار لتعزيز التعاون الدولي في الفضاء الخارجي. وهذا التعاون يجب أن يكون، بطبيعته، طوعيا، ولكن ينبغي أن يراعي مرحلة التنمية للبلدان المشاركة بغية تمكين جميع الأطراف من الاستفادة القصوى من هذا التعاون. إلا أنه لا ينبغي أن يفسر ذلك بأنه نقل انفرادي للتكنولوجيا وإنما يمثل مشروعا تعاونيا يضطلع به على أساس عادل ومنصف، مع فهم واضح للحاجة إلى التعويض المنصف والكافي لأية عملية نقل للتكنولوجيا.

وقد سعى وفد البرازيل طيلة فترة مداولات الفريق العامل المعني بهذا البند بكل ما في وسعه لتفسير المفاهيم الكامنة وراء الوثيقة A/AC.105/C.2/L.182/Rev.1 بغية تجنب أية إساءة فهم لاستخدامها في هذه الوثيقة. وينبغي لنا أن نلاحظ في هذا الموضوع أنه على الرغم من أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ هي أساس التعاون الدولي في الفضاء الخارجي، فإنه لا يمكن اعتبارها نهاية في حد ذاتها ولكن بداية. ولذلك، إذا أريد لمناقشة هذا البند أن تؤدي إلى التطوير التدريجي لقانون الفضاء الدولي، ينبغي توخي بعض المرونة في استخدام العبارات الواردة في معاهدة ١٩٦٧ والمستخدمة في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.182/Rev.1.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفد بلادي أن يشير إلى المشاورات غير الرسمية التي أجراها رئيس اللجنة الفرعية القانونية، السيد فاتسلاف ميكولكا، بغية تحديد أسلوب عمل اللجنة الفرعية بشكل يسمح باستخدام الموارد المتاحة بطريقة أنجع. والوفد البرازيلي يؤيد هذه المبادرة على أساس أن يكون مفهوما أن أي قرار يتخذ بشأن المسائل الإجرائية لن يضر بالمناقشة المضمونية في اللجنة الفرعية.

السيد فولدا (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم ببعض الملاحظات حول البنود الثلاثة التي عالجتها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الثانية والثلاثين.

على الرغم من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال دورة العام الماضي للجنة بشأن مجموعة المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي واعتماد الجمعية العامة لهذه المبادئ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، تقرر الإبقاء على هذا البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. وقد تشاطرت جميع الوفود مشاعر الارتياح العميقة إزاء التوصل إلى هذا التوافق في الآراء؛ ورافق هذه المشاعر اقتناع بضرورة إجراء عملية استعراض لتمكين الدول من تكييف مجموعة المبادئ مع التكنولوجيات الجديدة الناشئة دون تقويض معايير السلامة المنطبقة حاليا. ومع أن الوقت لا يبدو بعد مناسبا لأية تغييرات جوهرية، فإن ألمانيا تؤيد تأييدا تاما قرار إبقاء مسألة مصادر الطاقة النووية مدرجة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية.

وفيما يتعلق بالبند ٤ المدرج في جدول أعمال اللجنة الفرعية، والمتصل بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض، لا يزال وفد بلادي يعتقد بأن أية عملية سابقة لأوانها لرسم حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي لا تقوم على معايير راسخة ليس من شأنها إلا إعاقة تطوير تكنولوجيا الفضاء وبالتالي فإنها لا تتناقض مع مبادئ الاستخدام الرشيد للمدار الثابت بالنسبة للأرض فحسب بل أيضا للفضاء الخارجي ككل. وفيما يتعلق بمسألة حقوق العبور فإننا نود أن نرى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية تقوم بمناقشة مشروع الاستبيان المتصل بالأجسام الفضائية الذي قدمه الرئيس كورقة غير رسمية.

وإذ نشير إلى الموضوع الثاني الوارد في إطار البند ٤ من جدول الأعمال. أي المدار الثابت بالنسبة للأرض، لا نزال نرى أنه ينبغي للجنة الفرعية القانونية أن تراعي الأنشطة ذات الصلة التي يقوم بها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية. ويعتقد وفد بلادي أن الاتحاد وضع بالفعل التدابير اللازمة التي تكفل على نحو عملي وصول جميع البلدان إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض بصورة منصفة في أهم ميدان للاتصالات اللاسلكية بالسواتل.

وبخصوص البند الأخير في جدول أعمال اللجنة الفرعية، أي فوائد الفضاء، ما برحت ألمانيا تعتبر الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وتطوير التكنولوجيا الفضائية مهمة دولية بصورة رئيسية. ولذلك، تشارك ألمانيا في طائفة واسعة من الأنشطة المتصلة بالتعاون في ميدان الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي التي تعود بفوائد مباشرة على البلدان النامية. وبالتالي لا تتمثل مهمتنا بفرض التزام ببدء التعاون ولكن بزيادة تطوير التعاون القائم المثمر والمفيد بشكل متبادل، الذي سيعود بالخير والفائدة على جميع الدول.

السيد راشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي في هذه المرحلة أن يتقدم ببعض الملاحظات المقتضبة حول أساليب عمل اللجنة الفرعية القانونية.

من المعروف جيدا لأعضاء اللجنة أن وفد بلادي يرى منذ أمد بعيد أن هناك حاجة إلى أن تحسن اللجنة الفرعية القانونية استخدامها لخدمات المؤتمرات. ونحن نرحب، مثل بقية أعضاء اللجنة، بالتدابير التي اعتمدت في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية القانونية، ولكننا نعتقد أنه يمكن وينبغي اتخاذ المزيد من التدابير. وفي هذا الصدد، نحيي السيد ميكولكا، رئيس اللجنة الفرعية القانونية، على اقتراحاته المفيدة الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجنة الفرعية. لقد كنا دوما نؤيد زيادة الفعالية في هذا الميدان، ولهذا فإننا على استعداد لمواصلة المشاركة في المناقشات المتصلة بهذا الموضوع في الدورات المقبلة للجنة الفرعية.

إن الوقت الآن مؤات على نحو خاص لأن نتابع هذا الموضوع الهام. لقد شهدت جميع حكوماتنا انتعاش الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية ورحبت بذلك. وبينما ينصب الاهتمام عادة على عمل مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واستعادتهما، فإن انتعاش الأمم المتحدة لم يقتصر على مجلس الأمن وعمله الهام. إننا نشهد اهتماما مجددا بمنظومة الأمم المتحدة كلها وفعالية جديدة داخلها. وكان أحد الجوانب الهامة من هذا الانتعاش بالنسبة للأمم المتحدة التركيز المكثف على الجهود لإعادة تنظيم المنظمة وترشيدها بغية جعلها أكثر فعالية وكفاءة في تنفيذ وظائفها الهامة للغاية.

ويعتقد وفد الولايات المتحدة أن من الممكن تعزيز الجهود المبذولة لتحسين أساليب العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، وبصورة خاصة في هذه اللجنة، وفي هذه الحالة أساليب عمل اللجنة الفرعية القانونية. ونحن على ثقة من أن الوفود الأخرى تشاطرنا رأينا في أهمية هذه المسألة. وإننا نتطلع إلى العمل مع تلك الوفود ومع رئيس اللجنة الفرعية القانونية، السيد ميكولكا، في تعزيز جهودنا المشتركة بشأن هذا الموضوع الهام.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠